

30 July 2012
Arabic
Original: English

المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
استعراض وضع البروتوكول وسير عمله

تقرير عن التدابير الوقائية العامة

مقدم من المنسق^(١) المعني بالتدابير الوقائية العامة، وفقاً للمادة ٩ والمرفق التقني
للبروتوكول

أولاً - مقدمة

١ - قرر المؤتمر الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق
بالمفجرات من مخلفات الحرب أن يواصل اجتماع الخبراء في عام ٢٠١٢ اتّباع الممارسة
المتبعة في تناول قضية تقنية محددة واحدة تتصل مباشرة بتنفيذ المادة ٩ من البروتوكول
الخامس والجزء الثالث من المرفق التقني للبروتوكول الخامس.

٢ - وتقرر دعوة جميع الأطراف المتعاقدة السامية إلى أن تتبادل، خلال اجتماع
الخبراء لعام ٢٠١٢، نُهجها وخبراتها التقنية الوطنية في تنفيذ المادة ٩ والجزء الثالث من المرفق
التقني للبروتوكول الخامس. كما طلب إلى الأطراف المتعاقدة السامية أن تشير إلى المساهمة
التي يقدمها الدليل في تنفيذ الجزء الثالث من المرفق التقني.

٣ - وعقب المشاورات المفتوحة، اتُفق على التركيز خلال اجتماع الخبراء لعام ٢٠١٢
على مسألة السلامة في مرافق تخزين الذخائر. وبالرغم من الأعمال الكبيرة التي أُنجزت في هذا

(١) وفقاً للقرار ذي الصلة الصادر عن المؤتمر الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق
بالمفجرات من مخلفات الحرب، على النحو الوارد في الفقرة ٤٤ (و) من الوثيقة الختامية للمؤتمر
(CCW/P.V/CONF/2010/12)، نسّق العميد ماريو أمادي، إيطاليا، المناقشات المتعلقة بالتدابير الوقائية
العامة، عملاً بالمادة ٩ والجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول.

المجال، لا يزال تخزين الذخائر بصورة توفر السلامة والأمن من التحديات المتواصلة التي تواجه الدول.

ثانياً- النظر في مواضيع بعينها: السلامة في مرافق تخزين الذخائر

٤- لدى افتتاح الدورة، شعر المنسق، السيد أمادي، بقدر كبير من التشجيع نظراً لقيام ٣٤ من الأطراف المتعاقدة السامية بتنفيذ عناصر الجزء الثالث من المرفق التقني للبروتوكول بوصفها قوانين ولوائح ومبادئ توجيهية. واضطلع المنسق بالمتابعة مع الأطراف المتعاقدة السامية التي لم تبلغ بعد عن أي عمل أو تدابير لتنفيذ الجزء الثالث من المرفق التقني.

٥- وفي سبيل التمهيد للمناقشات بشأن سلامة مستودعات الذخيرة، قدمت السيدة بيلار ل. رينا، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، عرضاً لقاعدة بيانات الانفجارات العرضية في مستودعات الذخائر^(٢). ووفقاً للبيانات المتاحة، فإن العدد السنوي للانفجارات العرضية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية أخذ في الازدياد. وسلطت السيدة رينا الضوء على النقاط التالية:

(أ) ثمة اتجاه إلى اعتبار الفائض من الذخيرة رصيماً بدلاً من كونه مسؤولية قانونية؛

(ب) القوائم وقواعد البيانات الموجودة تشمل القليل من التفاصيل؛

(ج) عدم الفهم الجيد لأثر الانفجارات العرضية على أمن البشر.

٦- وأشار السيد آنتون مارتينيوك، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى أن الامتثال للمعايير الأساسية المتعلقة بإدارة تخزين الذخائر غالباً ما ينظر إليه على أنه مرتفع التكلفة، في حين أن تكاليف عدم الامتثال والتأثير الذي يقع على السكان هما أكبر بكثير. ولدى منظمة الأمن والتعاون برامج مساعدة في العديد من البلدان الأوروبية، وهي تركز على التخلص من الذخائر وسلامة المخزونات. وتقدم المنظمة المساعدة فقط للبلدان التي تفي بمجموعة معايير المنظمة، التي تشمل ضرورة وجود خطر أو تحديات جدية. وأهداف برامج المساعدة لمنظمة الأمن والتعاون هي:

(أ) التخلص من فائض الذخيرة، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق تدميرها؛

(ب) وضع تدابير وخطط وبرامج من أجل ضمان أن المستودعات تلي معايير السلامة والأمن؛

(٢) لأغراض قاعدة البيانات، فإن التفجير العرضي في مستودع للذخيرة يشمل "الحوادث التي تؤدي إلى انفجار مخزونات ذخائر ومتفجرات مهمة أو سيفة التخزين".

(ج) تطوير قدرات البلد المعني.

٧- والقضايا الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالتخزين الآمن للذخائر هي:

(أ) فائض المخزونات - ينبغي التعامل مع أمن المخزونات على أنه مسألة ذات أولوية؛

(ب) البلدان الطالبة للمساعدة ينبغي أن تقلل مخزوناتهما وأن تحفظ الذخائر في أكثر الأماكن سلامة وأمناً مع استبعاد أي خطر يواجه السكان والبيئة على الصعيد المحلي؛

(ج) الذخيرة الشديدة الخطورة - تشمل الذخائر التي تجاوز عمرها ٢٠ عاماً، وغير المخزنة في تغليفها الأصلي، وتلك المخزنة مع أنواع أخرى من الذخائر، والذخائر التي لا يوضح تاريخها بالكامل، والذخائر المنتجة خلال النزاعات وتم تخزينها في أماكن خارجية.

(د) مستودعات التخزين - ينبغي للحكومات النظر في احتياجاتها الدفاعية، وتقدير عدد المستودعات التي ستحتاجها لتخزين الذخائر، وتحديد مستودعات الذخيرة في كل أنحاء البلد؛

(هـ) الممارسات غير الآمنة للمناولة والنقل - ثمة حاجة إلى المزيد من الانتباه لمن يوجدون في الموقع، فهل هناك ما يكفي من الموظفين، وما نوع التدريب الذي حصلوا عليه، وما هي مدة التدريب ومدى تواتر دورات تجديد المعارف.

٨- وقدم السيد فريدريك بوجو، مدير مشروع الصندوق الاستئماني لحلف شمال الأطلسي، عرضاً تناول برامج المساعدة المقدمة من الصندوق والرامية إلى تقليل خطر الانفجارات العرضية التي تلحق ضرراً كبيراً بالسكان المحليين. وثمة حاجة إلى وضع ضوابط على أربعة مستويات - الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. والمثال على الضوابط على المستوى المحلي هو كفالة وجود تدابير قياسية وأولويات فيما يتعلق بكيفية عمل الأشخاص داخل المستودعات والمواقع التي يتم إخلاؤها من الأسلحة. وبالنسبة لتشديد مستودعات الذخائر، أكد السيد بوجو أن المسألة الأولى تتعلق بمدى توفر المجال، حيث يتم إنشاء هياكل خفيفة إذا توفر المجال أو هياكل معززة إذا لم يحدث ذلك. وفيما يتعلق بتصميم وتشديد المستودعات، ينبغي معرفة عدد المخازن المطلوبة، مما يتطلب النظر في مدى التوافق بين الذخائر. ولا بد من التذكير مجدداً بأن الذخائر تشكل مصدر خطر كبير وأن على القوات المسلحة معرفة ما إذا كانت ذخائرها في حالة صالحة للاستخدام.

٩- واستعرض السيد كريس لوغان، رئيس الدائرة الدولية للتنمية والتقييم في فريق الإجراءات المتعلقة بالألغام، العمليات الحالية للفريق، ولا سيما عمليات الفريق في بوروندي وجمهورية الكونغو وفي بونتلاند وأرض الصومال. ويرى الفريق أن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر تعد تطوراً كبيراً، ويحث الدول على تنفيذ الإجراءات القائمة عليها.

ومن الضروري إجراء تقييم للاحتياجات وبناء القدرات لضمان ألا يتم العمل في هذا المجال بأساليب قديمة. إن مناولة وتخزين الذخائر بصورة آمنة مسألة تتولاها الدولة ولذا فإن المبدأ الأساسي لأي برنامج مساعدة هو تمكين الدول من تولي زمام أمر هذه المهمة. ويساند السيد غوستافو لوري، من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، الدعوة إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر.

١٠ - وقدمت الأرجنتين عرضاً تناول التدابير التقنية الوقائية لقواها المسلحة. ولدى الأرجنتين إطار ومعايير قانونية تطبق طوال الدورة العمرية للذخائر، فخلال كل مرحلة من عمر الذخيرة، تنفذ الأرجنتين عدة أساليب اختبار تشمل المعاينة البصرية واختبارات غير تدميرية، واختبارات الأجزاء الثابتة والدينامية، وتطبيق منهجيات تقييم واختبار ما تبقى من الدورة العمرية للذخائر. وتُحلل جميع النتائج وتقدم توصيات قد تؤدي إلى صيانة الذخائر أو التخلص منها. ويمكن الاختبار من تقليل الأعطال أثناء فترة التخزين والنقل والاستخدام.

١١ - وقدمت البرازيل النهج التقنية لقواها الجوية وتجاربها المتعلقة بتنفيذ المادة ٩ والمادة ٣ من المرفق التقني للبروتوكول الخامس. وفيما يتعلق بمختلف الدورات العمرية للذخائر، لدى البرازيل مقاييس وإجراءات، تشمل معايير التدريب. وبالنسبة لتخزين الذخائر، تؤكد البرازيل الدرجة العالية من الأمن والسلامة عن طريق كفالة توافق الذخائر التي تخزن في مستودع واحد، ومراقبة المخزونات باستخدام قوائم الجرد، والتحقق من وقت إلى آخر من كميات الذخائر المخزنة، ووضع تسلسل قيادة واضح. وغالبية المستودعات في البرازيل مغطاة بالتراب وتراقب درجات الحرارة والرطوبة داخلها بصورة دائمة. والعنصران الأساسيان بالنسبة للبرازيل هما ضرورة الالتزام بالمعايير وكفالة التدريب السليم لجميع الأفراد.

١٢ - وترى رومانيا أن من الأولويات كفالة تخزين الذخائر بصورة توفر الأمن والسلامة، ولديها إطار قانوني في هذا المجال. ويتم تخزين الذخائر في أنواع مختلفة من المستودعات وفقاً لمعايير توافق الذخائر التي يمكن تخزينها في المكان نفسه وسعة المستودعات. ومواقع التخزين في رومانيا لديها مرافق إدارية وتقنية. ولا يسمح إلا للفنيين بدخول المرافق التقنية ويتم تدوين ذلك في السجلات اليومية. وتؤكد رومانيا أهمية تنظيم وتحديث سجلات التخزين بصورة مستمرة.

١٣ - واستعرضت جمهورية الجبل الأسود عمل قواها المسلحة في مجال التخلص من فائض الذخائر وتحديد وتدمير الذخائر المعطوبة. وكان لديها مخزونات في السابق بلغ عمرها من ٣٠ إلى ٤٠ عاماً وكان حجمها غير متناسب مع احتياجاتها الدفاعية. ونظراً لعدم توفر المجال الكافي للتخزين، كانت بعض المخزونات توضع في الخارج. وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، دمرت جمهورية الجبل الأسود قدراً كبيراً من المخزونات. وفي معالجة مسألة سلامة مستودعات الذخائر، كان هدف الجبل الأسود هو تحسين الهياكل الأساسية

للمستودعات؛ وتركيب أنظمة إنذار، وأجهزة إنذار من الحريق ومعدات لمكافحة الحرائق؛ وتحسين نظام حساب الذخائر؛ وتحسين مراقبة الذخائر وتطوير قدرات الموظفين.

١٤- وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية عدداً من الحوادث الخطيرة الناجمة عن عدم تخزين الذخائر بصورة آمنة. وكانت الأسباب الرئيسية للحوادث هي تدهور الحالة المادية أو الكيميائية للذخائر والمتفجرات، وطرائق التخزين الخطرة في مرافق غير مناسبة، والممارسات الإدارية غير الآمنة، وعدم ملائمة النقل وسوء أوضاع التخزين. ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامج يركز على تنفيذ التدابير التصحيحية التالية: إعداد كتيب تعليمات من أجل جرد وتفكيك الذخائر التالفة والتخلص منها؛ وضع معايير وطنية وقواعد أمنية لمراقبة الذخائر والأسلحة؛ وإنشاء قسم مسؤول عن استقرار الذخائر وبرامج السلامة في المركز الكونغولي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتمثلت اثنتان من النتائج المتوقعة في نقل مرافق تخزين الذخائر بعيداً عن المناطق المأهولة، وتقييم حالة المخزونات الفائضة القديمة.

١٥- وتحديث غواتيمالا عن الجهود التي بذلتها بالتعاون مع منظمة البلدان الأمريكية من أجل تدمير الذخائر القديمة. وتمخض البرنامج حتى الآن عن تدمير أكثر من ٦٠٠ طن متري من الذخائر شديدة الانفجار أو المحشوة بالفسفور الأبيض، مما أدى إلى تقليل خطر تعرض السكان المحليين لتفجيرات عرضية.

١٦- وتناولت سويسرا أهمية البروتوكول الخامس في إطار مسألة سلامة وأمن مستودعات الذخيرة بشكل عام. ونظراً لتناول هذا الموضوع في عدة محافل، ترى سويسرا أن من المفيد التركيز على جوانب سلامة وأمن مستودعات الذخائر التي ينطبق عليها البروتوكول الخامس، وعلى المساهمة الإضافية لهذا البروتوكول فيما يتعلق بأمن وسلامة تخزين الذخائر.

١٧- وأدلى السيد غاي رودز، مركز جنيف لإزالة الألغام، ببيان عن المبادرات التي اتخذها المركز للتصدي للتفجيرات العرضية ومنعها. وأصدر مركز جنيف "دليل تخزين الذخائر" الذي يقدم عرضاً عاماً لمعايير وقواعد التخزين الآمن للذخيرة. كما شرع المركز في تحسين نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام يشمل المسائل المتعلقة بتخزين الذخائر.

١٨- وتمخض الاجتماع عما يلي:

(أ) مشكلة التفجيرات العرضية في مواقع الذخائر (UEMS) تمثل مصدر قلق متزايد نظراً لتكرار وقوع مثل هذه الحوادث والعواقب الخطيرة على السكان المدنيين. وأدت هذه المخاوف إلى مشاركة الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية بنشاط مع الدول التي تطلب المساعدة في مجال أمن وسلامة تخزين الذخائر. وتركز برامج المساعدة على وضع وتنفيذ القواعد والأنظمة والإجراءات بما يتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً، والتخلص من الذخائر، بما في ذلك تدمير الفائض منها، وتأمين المخزون،

وبناء القدرات الوطنية. وتهدف مثل هذه البرامج إلى ضمان الاستدامة على المدى الطويل والمشاركة.

(ب) عوامل الخطر الرئيسية التي ينبغي التصدي لها هي التقادم؛ والتدهور المادي أو الكيميائي؛ والمخزونات الفائضة وغير المستقرة من الأسلحة التقليدية والذخائر، وتخزين أنواع غير متوافقة من الذخائر في نفس الموقع، وتخزين الذخائر في مواقع خارجية، وضعف حفظ السجلات. ويجب أن يشمل تنفيذ الترتيبات الفنية في هذه الحالات تقييم العمر الافتراضي للذخائر وموثوقيتها؛ واتباع طرق فعالة للتخلص من المخزونات غير الموثوق بها أو الفائضة، وقد يكون ذلك عن طريق تدميرها؛ وتحديد عدد المرافق اللازمة لتخزين الذخائر بأمان ووضع نظام لحصرها.

(ج) عدم ملائمة مواقع مستودعات الذخيرة من العوامل التي تفاقم خطر الانفجارات العرضية في مستودعات الذخائر. والحوادث التي أوقعت العدد الأكبر من الإصابات كانت في مرافق داخل المناطق المأهولة. وينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية تكفل نقل مستودعات ومصانع الذخيرة من المدن والقرى، ووضع تدابير صارمة تمنع وصول الأشخاص إلى المستودعات.

(د) المادة ٩ من البروتوكول الخامس تشجع الأطراف المتعاقدة السامية على اتخاذ تدابير وقائية عامة الغرض منها تقليل وجود متفجرات من مخلفات الحرب، بما فيها تلك المشار إليها في الجزء ٣ من المرفق التقني الذي يشتمل بشكل صريح على اعتماد الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بالمخزونات بغية تقليل مخاطر الانفجارات. ولا بد من تطبيق التدابير الوقائية العامة في جميع الأوضاع. ومع ذلك، ينطبق البروتوكول الخامس على الأوضاع الناتجة عن نزاعات بغية تقليل من مخاطر وتأثيرات المتفجرات من مخلفات الحرب في الأوضاع اللاحقة للزاعات. ويبدو للبعض أن التعامل مع مسألة الانفجارات العرضية في مستودعات الذخائر في أوقات السلم يتجاوز نطاق تطبيق البروتوكول الخامس.

ثالثاً - توصيات

١٩ - قد يرغب المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس في اتخاذ القرارات التالية:

(أ) النظر في المساهمة الإضافية التي يمكن أن يقدمها البروتوكول الخامس فيما يتعلق بأمن وسلامة تخزين الذخائر في أوقات السلم؛

(ب) يتابع منسق التدابير الوقائية العامة، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، الأطراف المتعاقدة السامية التي لم تبلغ عن تنفيذ التدابير الوقائية العامة؛

(ج) مواصلة أتباع الممارسة المتمثلة في تناول قضية تقنية محددة واحدة تتصل مباشرة بتنفيذ المادة ٩ من البروتوكول الخامس والجزء الثالث من المرفق التقني للبروتوكول؛

(د) دعوة جميع الأطراف المتعاقدة السامية إلى أن تتبادل خلال اجتماع الخبراء لعام ٢٠١٣ نُهجها وخبراتها التقنية الوطنية في تنفيذ المادة ٩ من البروتوكول الخامس والجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول. ويمكن أن تشير الأطراف المتعاقدة السامية أيضاً إلى المساهمة التي يقدمها الدليل^(٣) في تنفيذ الجزء ٣ من المرفق التقني.

(٣) نص الدليل مستنسخ في الوثيقة CCW/P.V/CONF/2010/6/Add.1. وقد اعتمد هذا الدليل في المؤتمر الرابع للأطراف المتعاقدة السامية الذي أوصي بتنفيذه في النظم الوطنية للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس بوصفه أفضل ممارسة.